الأمم المتحدة

A/AC.109/2012/10

الجمعية العامة

Distr.: General
29 February 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية ٤

ثانيا – الميزانية ٧

ثالثا – الظروف الاقتصادية ٨

ألف – لمحة عامة ٨

باء – الزراعة ٩

جيم – الخدمات المالية ٩

دال – السياحة ١٠

هاء – التشييد والإسكان ١٠

واو – المرافق العامة والاتصالات ١١

150312 140312 12-24811 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رابعا – الظروف الاجتماعية ١٢
ألف – لمحة عامة ١٢
باء – العمل ١٢
جيم – التعليم ١٣
دال – الصحة ١٣
هاء – الجريمة والسلامة العامة ١٤
واو – حقوق الإنسان ١٥
خامسا – البيئة والنشاط البركاني ١٥
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٦
سابعا – مركز الإقليم مستقبلاً ١٧
ألف – موقف حكومة الإقليم ١٧
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٧
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٨

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهو خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أدريان ديريك ديفيس (تولى مهام منصبه في نيسان/أبريل ٢٠١١).

الجغرافيا: يقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومتراً جنوب غربي أنتيغوا و ٦٤ كيلومتراً شمال غربي غوادلوب. وتتسم الجزيرة بأكملها بطبيعة بركانية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفرير هيلز، بعد أن ظل خامداً لأكثر من ٤٠٠ عام، وخلَّف ثورانه آثاراً مدمرة أدت إلى تدمير العاصمة وتسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو ٧٠ في المائة من السكان من الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولا تزال محسوسةً بقوة آثار هذا الثوران وما تلاه من نشاط بركاني أقل حدة.

مساحة الأرض: ١٠٣ كيلومترات مربعة.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٥٨٢ ٧ كيلومتراً مربعاً[أ].

تعداد السكان: ٩٠٠ ٤ نسمة (تقديرات عام ٢٠١١).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: بليموث، وقد هُجِرَت في أعقاب ثورة البركان عام ١٩٩٧. وجار إقامة مركز حضري جديد في ليتل باي.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء روبين ميد.

الأحزاب السياسية الرئيسية: حركة التغيير والازدهار؛ وحزب التحرير الشعبي الجديد.

ملاحظة: استُمِدَّت المعلومات الواردة في هذه الورقة من مصادر عامة، من بينها حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. **وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويرد المزيد من التفاصيل في ورقات عاملة سابقة، متاحة على الموقع الشبكي التالي:** www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

(أ) استُمِدَّت بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة من مشروع ''Sea Around Us''، وهو مشروع تعاوني بين جامعة بريتيش كولومبيا ومجموعة بيو البيئية [Pew Environment Group] (www.searoundus.org).

الانتخابات: عُقِدَت آخر مرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ ومن المقرر عقد الانتخابات القادمة في ٢٠١٤.

الهيئة التشريعية: مجلس تشريعي مؤلف من تسعة أعضاء.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٣١ ٢٠ دولاراً من دولارات شرق الكاريبي.

الاقتصاد: الخدمات المالية والاستثمارات والتشييد.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: ترينيداد وتوباغو، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

العملة: دولار شرق الكاريبي (٢,٧ دولار من دولارات شرق الكاريبي تساوي دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة).

تاريخ الإقليم بإيجاز: أطلق كولمبس اسم مونتسيرات على الجزيرة تيمنا بأحد الأديرة المنشأة في إسبانيا. وقد وصل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في ١٦٣٢ وكان أغلبهم أيرلنديون. وأصبحت الجزيرة بعد ذلك ملاذاً للأيرلنديين الأحرار الذين نُقِلوا إلى جزر الهند الغربية البريطانية للعمل بعقود موقوتة مقابل المأوى والمأكل. وقد ثار العبيد في انتفاضة كبرى يوم الاحتفال بعيد القديس باتريك عام ١٧٦٨. وفي القرن الثامن عشر، خضعت مونتسيرات للاحتلال الفرنسي على فترات متقطعة قبل تثبيتها كإقليم بريطاني عام ١٧٨٣، وأصبحت إحدى مستعمرات التاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي أعقاب تفكك اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢، قررت مونتسيرات أن تصبح مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وعزفت عن اختيار مركز الدولة المرتبطة ببريطانيا.

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ – بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام ٢٠١٠ الذي دخل حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصبح لمونتسيرات حاكم معيَّن من قِبَل التاج البريطاني، ومجلس للوزراء، وجمعية تشريعية.

٢ – وتولى الحاكم الحالي مهام منصبه في نيسان/أبريل ٢٠١١. ويتولى الحاكم مسؤولية الأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية. وبموجب الدستور، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد

استشارة مجلس الملكة الخاص، سن قوانين من أجل إحلال السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

٣ - ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرين، والنائب العام، ووزير للمالية. ويجوز لنائب الحاكم حضور المجلس دون أن يكون له حق التصويت. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، وهو مسؤول عن الرقابة والإدارة العامة للحكومة، كما أنه مسؤول مسؤولية جامعة أمام الهيئة التشريعية.

٤ - وتتألف الجمعية التشريعية من تسعة أعضاء. وتُجرَى الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات بنظام الاقتراع العام للراشدين. وقد عُقِدت آخر انتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وشكلّت حركة التغيير والازدهار في أعقابها حكومة برئاسة روبين ت. ميد، الذي أصبح في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أول رئيس للوزراء في مونتسيرات. وبموجب الدستور، تتمتع الهيئة التشريعية أيضاً بسلطة سن قوانين من أجل إحلال السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

٥ - ويتألف القانون الساري في مونتسيرات في المقام الأول من التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية في مونتسيرات؛ وقوانين معينة من قوانين برلمان المملكة المتحدة التي تسري على مونتسيرات؛ وأوامر المجلس التي يصدرها التاج البريطاني في مجلس الملكة الخاص؛ والقانون الإنكليزي العام. وتخضع مونتسيرات للولاية القضائية للمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف). ومحكمة الاستئناف محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تتناوب على دوراتها القضائية الدول التسع الأعضاء في المحكمة ومن بينها مونتسيرات. وتُرفَع الاستئنافات النهائية لمونتسيرات بشأن المسائل المدنية والجنائية أمام اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص. وأنشئت عام ٢٠٠٩ دائرة تجارية تابعة للمحكمة العليا في جزر فرجن البريطانية، وهي تغطي الولايات القضائية لمنطقة شرق البحر الكاريبي بما فيها مونتسيرات. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطاني لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لـ ”مواطني الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار“.

٦ - وقد بدأت الجهود الرامية إلى تحديث الدستور السابق للإقليم في عام ٢٠٠٢ عندما أنشئت لجنة لاستعراض الدستور، وهي اللجنة التي أعدت فيما بعد تقريراً دار حوله نقاش في المجلس التشريعي عام ٢٠٠٥. ثم جرت محادثات بين حكومة الإقليم وحكومة المملكة المتحدة أسفرت في عام ٢٠١٠ عن إصدار أمر دستوري يُطرَح لاستطلاع آراء الجمهور،

وهو ما تم خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، واشتمل على حملة إعلامية دامت ثلاثة أشهر أجرتها لجنة معنية بتنفيذ الدستور والاستشارات الدستورية.

٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وافق المجلس التشريعي آنذاك على مشروع الدستور، ثم عرضته حكومة المملكة المتحدة على مجلس الملكة الخاص الذي أصدر بدوره الأمر الدستوري لمونتسيرات ٢٠١٠ في الشهر نفسه. وفي الوقت ذاته، ووفقا لما نقلته وسائل الإعلام، ادعى زعيم المعارضة في الإقليم أن حكومة الإقليم الجديدة قد مررت التغييرات الدستورية على عجل عبر المجلس التشريعي، دون استطلاع كاف لآراء سكان الإقليم. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عُرِض الدستور الجديد على برلمان المملكة المتحدة. وعملت حكومة مونتسيرات على تحديث الأجزاء ذات الصلة من تشريعاتها حتى يتسنى دخول الدستور حيز النفاذ. وأخيراً أصبح الدستور الجديد نافذاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٨ - والدستور الجديد، الذي نُشر نصه بطرق مختلفة منها الإنترنت، يعزز العلاقة مع المملكة المتحدة، ويكفل الحقوق والحريات الأساسية لسكان مونتسيرات. ويتضمن الدستور الجديد أحكاماً تخول سلطات جديدة هامة لحكومة مونتسيرات، تشمل أحكاماً تهدف إلى تعزيز الحقوق والحريات الأساسية لسكان الإقليم، وتنظيم إدارة المالية العامة، والترويج لتطبيق معايير عليا في الحياة العامة.

٩ - ويتضمن الدستور الجديد تعديلات أخرى منها تغيير اللقب الوظيفي لرئيس الوزراء من Chief Minister إلى Premier، وتعزيز مركز نائب الحاكم وزعيم المعارضة، وإنشاء مجلس استشاري وطني لإسداء المشورة إلى حاكم الإقليم بشأن مسائل الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي واستخدام السلطات المقصورة على الحاكم. ويتألف المجلس الاستشاري من الحاكم ورئيس الوزراء ووزير آخر إضافة إلى النائب العام ووزير المالية وزعيم المعارضة الذي يرأس لجنة الحسابات العامة ويشارك في اختيار المفوضين للخدمات العامة والانتخابات إلى جانب عضويته في المجلس الاستشاري الوطني. ويستهدف عدد من الأحكام الجديدة تحسين الهيئة التشريعية وتعزيز فصول الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان والمالية العامة ومعايير الخدمة العامة.

١٠ - ووفقاً لإفادات حكومة الإقليم، طرأت تغييرات على وظائف الحاكم أيضا بموجب الدستور الجديد. فعلى سبيل المثال، يُكلَّف الحاكم بالتشاور مع رئيس الوزراء بشأن مسائل كثيرة تتعلق بتعيين كبار موظفي الحكومة، ومن بينهم نائب الحاكم ووزير المالية ومفوض الشرطة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتشاور الحاكم مع رئيس القضاة بشأن تعيين النائب العام، ومدير النيابة العامة، والقضاة، وغير ذلك من المناصب التي تتطلب مؤهلات قانونية.

وتشكل لجنة رأفة لتقليص السلطة التقديرية المخولة للحاكم في مسائل العفو، ويُنتَظَر من الحاكم أن يناقش مع حكومة الإقليم ما يجري من عمليات في المجالات الخاضعة لولايته. وكذلك أصبح على الوزراء الحصول على موافقة رئيس الوزراء لا الحاكم، في جميع حالات التغيب عن الجزيرة.

١١ - وفي ندوة منطقة البحر الكاريبي الإقليمية المعقودة في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ في كنغستاون، سانت فنسنت وجزر غرينادين، تحت إشراف لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، ألقى أحد الخبراء الدستوريين من مونتسيرات كلمة ذكر فيها، في جملة أمور، أنه يلزم في العقد الجديد التمييز بين المكتسبات الدستورية الحقيقية والشكلية، وأقر بأن ''الطريق إلى تحقيق الحكم الذاتي لا يزال طويلا''. وأعرب عن رأي مفاده أن مفهوم ''أرض التاج'' ينبغي أن يكون مفهوما مستهجناً في القرن الحادي والعشرين. وعلاوة على ذلك، قال إن خيار ''الارتباط الحر'' ينبغي أن يدرج من جديد في جدول أعمال إنهاء الاستعمار في إطار السعي إلى تحقيق تحديث فعلي للدساتير (يمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان على الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/en/decolonization/regsem2011.shtml).

ثانيا - الميزانية

١٢ - ما زال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على معونات تقدمها المملكة المتحدة للميزانية تكفل نسبة ٥٤ في المائة من الميزانية المتكررة في عام ٢٠١١. ووفقاً لما أفادت به حكومة المملكة المتحدة، تبيِّن ميزانية الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢ مخصصات قدرها ١٠٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للنفقات المتكررة إضافة إلى مبلغ ٣٦,٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للأغراض الإنمائية. وواصلت حكومة مونتسيرات خلال عام ٢٠١١ تنفيذ برنامج الخصخصة. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع الإقليم، بموجب أحكام صندوق التنمية الأوروبي العاشر، بمخصصات قدرها ١٥,٧ مليون يورو تقريبا.

١٣ - ويدفع الأفراد المقيمون الضرائب عن دخلهم المكتسب من جميع المصادر في جميع أنحاء العالم. وتُفرَض الضرائب أيضاً على الدخل الخاضع للضريبة الذي تدفعه أي شركة مسجلة أو جمعية للقروض السكنية أو أي نشاط تجاري لمجموعة من الأشخاص. وتدفع الشركات ضريبة نسبتها ٣٠ في المائة على الأرباح، بينما لا تُفرَض ضريبة أرباح رأسمالية. وخلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، عكفت حكومة الإقليم على إصلاح النظام الضريبي بطرق منها على سبيل المثال مواصلة دمج مصلحتي الإيرادات الداخلية والجمارك في دائرة الجمارك

والإيرادات في مونتسيرات، وتعزيز شعبتي التحقيقات والإنفاذ. وفيما يتعلق بالضريبة المباشرة وضريبة الدخل الشخصي وضريبة أرباح الشركات، يسعى الإقليم جاهدا للتصدي لمشكلة كثرة المدفوعات المتأخرة.

١٤ - واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١١، استعيض عن ضريبة الخدمات وضريبة الاستهلاك، بمعدلاتها المختلفة، بضريبة استهلاك عامة نسبتها ١٥ في المائة تُطبَّق على جميع الخدمات الداخلية والخارجية.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٥ - وفقاً لما أفادت به الإدارة الإحصائية لحكومة مونتسيرات، تسبب المناخ الاقتصادي العالمي غير المواتي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في مونتسيرات بنسبة ٠,٠٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وخلال تلك الفترة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,١ في المائة، مقارنة بالنمو المحقق في ٢٠٠٩ ونسبته ١ في المائة. ويعكس هذا الأداء ما شهدته معظم القطاعات من انكماش، ومن بينها الزراعة (انكماش نسبته ٠,٣ في المائة بعد أن حقق هذا القطاع في ٢٠٠٩ نموا نسبته ٣٢,٥ في المائة)، والتشييد (٢٦ في المائة)، والتعدين واستغلال المحاجر (٧٤ في المائة)، والنقل (٢٠ في المائة)، وتجارة الجملة والتجزئة (١٤ في المائة).

١٦ - ووفقاً لبيان ميزانية حكومة الإقليم لعام ٢٠١١، ستعكس في المقام الأول معدلات النمو المتوقعة مستقبلاً تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية، وبرامج تنمية القطاع الخاص، والاستثمارات المقدمة لتنمية القطاعات الرئيسية مثل التعدين واستغلال المحاجر، والطاقة، ومشاريع القطاع الخاص في مجال التشييد. وسيظل القطاع العام يساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ يقدَّر بحوالي ٤٦,٩ مليون دولار لعام ٢٠١٠. وفي أوائل عام ٢٠١٢، عاد ميناء بليموث إلى العمل جزئياً بعد توقف دام ١٥ عاماً.

١٧ - واستناداً إلى بيانات جُمعت عن الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١، حققت قطاعات رئيسية بعض النمو، من بينها قطاع التشييد (١٥ في المائة)، وتجارة التجزئة والجملة (٨ في المائة)، ومؤسسات الوساطة المالية (١٠ في المائة)، وحقق قطاع الزراعة نمواً نسبته ٣٠ في المائة وقطاع التعدين نمواً نسبته ٥٠ في المائة. وارتفع معدل وصول السياح بنسبة ١٤ في المائة.

١٨ - وتوجد حوالي ٢٠٠ منشأة تجارية خاصة في الإقليم، تعمل نسبة ٢٥ في المائة منها في مجال تقديم الخدمات المالية والمهنية والشخصية وغيرها من الخدمات المترلية.

باء – الزراعة

١٩ – نظرا لاستمرار النشاط البركاني الذي تشهده مونتسيرات، أصبحت معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو يتعذر الوصول إليها. ووفقاً لما أفادت به حكومة المملكة المتحدة، بدأ في عام ٢٠١١ تنفيذ مشروع لإقامة صوبات مغطاة بالبولي إيثيلين على ما تبقى من أرض متاحة للزراعة في إطار جهود ترمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

٢٠ – ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن انكماش قطاع الزراعة عام ٢٠١٠ ناتج عن الانخفاض في إنتاج المحاصيل بنسبة ٤٠ في المائة. ويعزى هذا الانخفاض إلى ما تكبده الإقليم من خسائر نتيجة ثوران البركان وهبوب الإعصار إيرل الذي تسبب هو أيضاً في إلحاق الضرر بفخاخ صيد الأسماك، مما أدى إلى تراجع الإنتاج السمكي بنسبة ١٧ في المائة. وكانت المنتجات الحيوانية هي الفرع الوحيد من قطاع الزراعة الذي شهد نمواً.

٢١ – وفي عام ٢٠١١، استمرت حكومة الإقليم في تركيزها على قطاع الزراعة كمجال رئيسي لتوطيد سياسة الاعتماد على الذات التي تتبناها. وتشمل المبادرات التشجيع على زيادة الإنتاج المحلي وتوليد فرص العمل، بطرق من بينها زراعة الحدائق الخلفية للمنازل وزيادة مساحات الأراضي المخصصة للزراعة.

جيم – الخدمات المالية

٢٢ – تقدم مؤسسات عاملة في مونتسيرات مجموعة من الخدمات المصرفية، من بينها كيانان تجاريان هما مصرف مونتسيرات والمصرف الملكي لكندا، إلى جانب عدد من المصارف الدولية. ووفقا لما ذكرته حكومة المملكة المتحدة، يوجد أيضاً اتحاد ائتماني له نشاط راسخ في الإقليم. ولم تشهد السنوات القليلة الماضية أي نشاط فيما يتعلق بتأسيس مصارف جديدة.

٢٣ – ومونتسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، الذي يوجد مقره في جزيرة سانت كيتس ونيفس، ويعمل بمثابة المصرف المركزي لمونتسيرات. وإحدى المهام التي يضطلع بها هذا المصرف هي رصد احتياطيات المصارف التجارية. ومونتسيرات جزء من سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي ومن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهذه الأخيرة هي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتعمل على التصدي لتمويل الإرهاب في المنطقة.

٢٤ - وخلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، عززت حكومة الإقليم الإدارة التنظيمية لقطاع الخدمات المالية عن طريق وضع تشريعات تتيح للجنة الخدمات المالية التابعة للإقليم أن تنظم لا أنشطة المصارف الدولية (في الخارج) فحسب، بل وشركات التأمين ومقدمي الخدمات النقدية والجمعيات التعاونية أيضا.

دال - السياحة

٢٥ - ما زالت إعادة تطوير صناعة السياحة من أولويات حكومة الإقليم. وبالرغم من التعطل الناجم في مطلع العام عن تقلب الطقس وثوران البركان، ارتفع معدل وصول السياح بنسبة ١,٠٥ في المائة في ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩. وشهدت خدمات الفندقة والمطاعم نمواً نسبته ١٠ في المائة، مقارنة بتراجع نسبته ٢٢ في المائة في ٢٠٠٩. وانخفض عدد السياح الذين يمكثون أكثر من يوم واحد بنسبة ٧,٤ في المائة، إلا أن عدد زوار الرحلات ارتفع بمقدار ٧٠٢ زائر. ووفقاً لما ذكرت حكومة المملكة المتحدة، يُعزى ذلك إلى ترويج حكومة مونتسيرات لرحلات اليوم الواحد، حيث ربطت خط عبارات الإقليم ربطاً مباشراً بالبواخر السياحية الراسية في أنتيغوا وبربودا. ومن المتوقع لهذه الترتيبات أن تحقق نتائج مماثلة في عام ٢٠١١.

٢٦ - وبعد انقضاء ثلاث سنوات من المرحلة الثانية لمشروع تطوير السياحة الذي تموله المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، أكمل مجلس السياحة في مونتسيرات جميع المشاريع المتصلة بالسياحة، بما فيها مرسى العبارات واللافتات الإعلامية للزوار وتسهيلات السفر فيما بين المطارات في أنتيغوا وبربودا ومونتسيرات. كما أُنجِزَت أربعة مشاريع لبناء القدرات. وأعمال تتعلق بستة من معالم الجذب السياحي شملت تهيئة المسارات للتنزه على الأقدام في أحضان الطبيعة وإقامة الحدائق العامة.

هاء - التشييد والإسكان

٢٧ - انخفضت أنشطة التشييد في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٦ في المائة. وتعود الأسباب الرئيسية للتراجع في قطاع التشييد إلى ثوران البركان بين حين وآخر في مطلع عام ٢٠١٠، مما تسبب في تدمير معدات أساسية للتعدين وأدى إلى إغلاق أحد مواقع التعدين الرئيسية بالنسبة لقطاع التشييد؛ وإلى الانتهاء من أعمال الهياكل الأساسية في ليتل باي؛ وتأخر الموافقة على بعض المشاريع الرأسمالية الرئيسية.

٢٨ - وفي عام ٢٠١١، وضعت حكومة الإقليم خطة للتعمير للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٢. وتعرض الخطة رؤية الحكومة لتعمير الجزء الشمالي من مونتسيرات، وتحدد إطاراً

للمساعدة على تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة، التي تتناول قضايا من قبيل توافر الأراضي ومحدودية الموارد وتطوير الهياكل الأساسية، بطرق من بينها عمليات استطلاع آراء الجماهير.

٢٩ - وقد اكتمل خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي إنجاز مشروعين من مشاريع القطاع العام، هما مشروع إنشاء مساكن في منطقة لوك أوت، والسوق العامة التي تشكل جزءاً من مشروع التطوير العمراني في ليتل باي. وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ أيضا، شهدت مونتسيرات تحولاً كاملاً في منطقة ليتل باي المقرر أن تصبح مركزا حضريا جديدا. واشتمل المشروع على تشييد الطرق والممرات، وإقامة مرافق للمياه والصرف، وتركيب كابلات الكهرباء والتلفاز، وإنجاز الأعمال المنفذة تحت سطح الأرض وأعمال تنسيق المناظر الطبيعية.

واو - المرافق العامة والاتصالات

٣٠ - شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة هي المسؤولة عن توزيع المياه والكهرباء في جميع أنحاء الجزء المأهول من الإقليم. ويحصل جميع السكان على حاجتهم من إمدادات مونتسيرات للمياه الوفيرة الجيدة الصالحة للشرب، كما أن حوالي ٩٨ في المائة من السكان موصلون بشبكة المياه. ويقوم قسم المياه في شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة بجلب المياه من الينابيع التي تقع في أعالي الجبال، ثم يعالجها معالجة طفيفة، ثم يخزنها ويوزعها على عملاء الشركة بواسطة شبكتها المؤلفة من مواسير وخزانات. والشركة مسؤولة أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك أوت ودافي هيل.

٣١ - وواصلت حكومة مونتسيرات جهودها للتشجيع على إعداد سياسة وطنية للطاقة تحظى بدعم واسع النطاق، حيث إن الكهرباء ما زالت تولَّد عن طريق عدد من مولِّدات الحاويات عالية السرعة التي تعمل بوقود الديزل وتفتقر إلى الكفاءة. ووفقاً لما أفادت به حكومة الإقليم، تم تخصيص مبلغ ٢٣ مليون دولار في عام ٢٠١١ لتركيب محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية سعتها ١,٥ ميغاواط، بدعم من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومصرف التنمية الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، تُجرى بحوث لتحديد إمكانات استكشاف الطاقة الحرارية الأرضية في الجزيرة.

٣٢ - وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، استمر تشغيل خدمة العبَّارات بين مونتسيرات وأنتيغوا وبربودا، وتربط بين البلدين كذلك رحلات طيران منتظمة ومستأجرة تتولى شركتان تشغيلها. ومونتسيرات عضو في هيئة الطيران المدني لشرق البحر الكاريبي وفي هيئة دعم سلامة الطيران الدولية التي تنظم استخدام المجال الجوي للإقليم. ويُستَخدَم البريد الإلكتروني

على نطاق واسع، كما بدأ العمل بخطوط الاشتراك الرقمية. وتوجد خدمة بريدية منتظمة بين مونتسيرات وجميع البلدان.

رابعا – الظروف الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٣٣ – كان لأزمة الثوران البركاني أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية في الإقليم. فقد أدت إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. ووفقاً لما ذكرت حكومة مونتسيرات، كان من الضروري أن توضع عملية لإعادة توزيع المنافع الاقتصادية، وذلك لكفالة إتاحة الفرصة للفئات الضعيفة من السكان في التنمية بصورة كاملة. وقد تم تخصيص مبلغ ٣٤ مليون دولار، في إطار ميزانية عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، لدعم خدمات الرعاية الاجتماعية المختلفة في مونتسيرات، مثل المساعدات المالية الشهرية، ومعونة الإيجارات السكنية، والمساعدات الممنوحة لمرة واحدة لتلبية الاحتياجات الأساسية. وتستند جميع حالات تقديم المساعدة في إطار الرعاية الاجتماعية إلى مبدأ التحقق من الدخل لتحديد الحالة المالية للأفراد أو الأسر المعيشية ومدى أهليتهم للحصول على المساعدة.

٣٤ – وفي إطار وثيقة البرنامج القطري لعام ٢٠١١ المعنونة ”البرنامج المتعدد الأقطار لمنطقة شرق البحر الكاريبي“، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة معلومات أساسية عامة عن الأطفال والأسر فيما يتعلق بمونتسيرات.

باء – العمل

٣٥ – يبلغ عدد السكان العاملين في مونتسيرات حوالي ٢ ٥٠٠ نسمة، منهم حوالي ٥٠ في المائة من مواطني الإقليم. ويحكم علاقات العمل قانون العمل (المنقح في عام ٢٠٠٢)، الذي توفر إدارة العمل في إطاره خدمات للوساطة والتوفيق، وتضطلع محكمة العمل بتسوية المنازعات.

٣٦ – وتعالج حكومة الإقليم مسألة النقص المزمن في العمالة الماهرة عن طريق صرف حوافز للمواطنين العائدين ومنح تصاريح عمل لغير المواطنين، وذلك للوفاء بالطلب على العمالة الفنية وغيرها من العمالة الماهرة. ويخضع منح تصاريح العمل لقانون الهجرة لعام ٢٠٠٢.

جيم – التعليم

٣٧ – لدى مونتسيرات هياكل أساسية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ويستند النظام التعليمي في مونتسيرات بوجه عام إلى النظام البريطاني. وتنقسم إدارة التعليم إلى عدة قطاعات تنظيمية متخصصة تشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم في مرحلة ما بعد الثانوي، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وإعداد المعلمين، وخدمات دعم التعليم. وتوجد عدة مراكز لرعاية الأطفال ودور حضانة تابعة للحكومة، ومركز واحد يتيح للقطاع الخاص لرعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. ومدرسة مونتسيرات الثانوية التي تملكها الحكومة هي المدرسة الثانوية الوحيدة في الإقليم. وتقدم كلية مونتسيرات المتوسطة في سالم برامج دراسية للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً، وكذا دراسات في التمريض، وبعض دورات تعليم المهارات التقنية. ولجامعة جزر الهند الغربية قسم خارجي تابع لها بجوار الكلية المتوسطة. ويمكن لخريجي الكلية التسجيل في دورات دراسية تقدمها الجامعة عن بُعْد للحصول على درجات علمية مختلفة.

٣٨ – ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، تحققت عدة إنجازات ناجحة في عام ٢٠١٠ في قطاع التعليم، من بينها اكتمال مبني يتألف من طابقين في مدرسة بريدز الابتدائية؛ وارتفاع متوسط الدرجات السنوية في اختبارات التحصيل لطلبة الصفين الثالث والخامس من نسبة ٥٢ في المائة إلى ٦٠ في المائة لمادة الرياضيات، ومن ٣٧ في المائة إلى ٣٩ في المائة في آداب اللغة. وشملت الإنجازات الأخرى تنفيذ برنامج للتغيير في مدرسة مونتسيرات الثانوية لذوي مستويات التحصيل التعليمي المنخفضة، ووضع خطة لإعادة النظر في مناهج التدريس وتحسين الاستدامة المالية في كلية مونتسيرات المتوسطة.

دال – الصحة

٣٩ – تتولى إدارة الشؤون الصحية في مونتسيرات مسؤولية توفير خدمات الصحة الأولية والثانوية لحكومة الإقليم، وتشمل توفير دور لكفالة الأطفال، وإسداء المشورة المتعلقة بالسياسات العامة الصحية في مجالات من قبيل الرعاية الطبية العامة، والجراحة، والاختبارات التشخيصية، وأمراض العيون والأذن، وتوفير الأدوية. وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، استمرت حكومة الإقليم في تقديم خدمات طب الأسنان الطارئة مجاناً للأطفال في سن الدراسة ولكبار السن والحوامل وموظفي الحكومة، كما قدمت خدمات صحية شديدة التخصص من خلال إبرام ترتيبات مع عدد من الأخصائيين لزيارة الجزيرة. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير الاضطلاع بأنشطة للتثقيف الصحي بشأن الأورام والأمراض المنقولة جنسياً

نُفذت بدعم كبير من جهات محلية وخارجية. ويُقدَّر العمر المتوقع في الإقليم بحوالي ٧٣ سنة. ووفقاً لما أفادت به السلطة القائمة بالإدارة، سُجِّل في عام ٢٠١١ وقوع عدة حالات من حمى الضنك في الإقليم.

٤٠ - وتوجد في مونتسيرات مرافق صحية من بينها مستشفى غلينـدون في سانت جونز في الشمال وسعته ٣٠ سريراً، وفي طاقته تغطية جميع المسائل الصحية الروتينية والإشاعات السينية والجراحات البسيطة، كما توجد عدة عيادات للرعاية الصحية الأولية. ووفقاً لإفادات حكومة الإقليم، أحرز في عام ٢٠١١ بعض التقدم في التخطيط لتوسيع المستشفى. كما وُضِعَت ترتيبات لتوفير خدمة الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ إلى أنتيغوا وبربودا وغوادلوب.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤١ - وفقاً لما أفادت به حكومة المملكة المتحدة، تنخفض معدلات الجريمة في الإقليم، رغم الزيادة الطفيفة في عام ٢٠١١ في معدلات جرائم السرقة المبلغ عنها، وبخاصة السطو على المنازل. وتركز دائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات، في إطار استراتيجية مدتها خمس سنوات، على أعمال الشرطة المراعية للاحتياجات الأمنية للأحياء وعلى ضبط الأمن بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية، وأنشطة الحد من الجريمة والحيلولة دون وقوعها، والشراكة في نظام العدالة الجنائية. واعتباراً من عام ٢٠١١، أصبح لدى دائرة الشرطة وحدة للتدريب، ويجري تدريب جميع الضباط داخل الجزيرة مما أدى إلى تحقيق وفورات ضخمة مقارنة بالممارسة المتبعة سابقاً التي يُلحق في إطارها الضباط بكلية تدريب الشرطة الإقليمية في بربادوس.

٤٢ - ويجري التعامل مع الأفعال الإجرامية بموجب قانون العقوبات الخاص بمونتسيرات، الذي نُقح في عام ٢٠٠٢. وبموجب قانون الإفراج المشروط عن السجناء لعام ٢٠٠٤، يستعرض مجلس معني بالإفراج المشروط حالات السجناء المرشحين لقضاء العقوبة خارج السجن ويقدم توصياته إلى الحاكم في هذا الصدد.

٤٣ - وفي إطار الامتثال للالتزامات الدولية، قامت حكومة الإقليم، في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، بتنقيح تشريعاتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستضافت بالإضافة إلى ذلك، فريق التقييم المشترك التابع لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، الذي أجرى تقييماً لنظام مكافحة غسل الأموال المطبق في منطقة الولاية القضائية بغية تحسين فعاليته.

٤٤ - وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، قررت السلطة القائمة بالإدارة في عام ٢٠١١ أن تنشر وحدات معاونة تابعة للأسطول الملكي مجهزة بمعدات خاصة لدعم جهود الإغاثة في حالات الكوارث وأنشطة مكافحة المخدرات في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة والواقعة في منطقة البحر الكاريبي، وذلك تنفيذاً للقرارات المتخذة في إطار استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين الذي أجرته المملكة المتحدة مؤخراً.

واو - حقوق الإنسان

٤٥ - يكفل الدستور الجديد الحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتسري على مونتسيرات أحكام الصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٦ - وتساعد لجنة حقوق الإنسان التابعة للإقليم والمنشأة عام ٢٠٠٥، على أن تفي حكومة مونتسيرات بمسؤولياتها عن التزامات الإبلاغ التي تقضي بها شتى الاتفاقيات الدولية؛ وهي ترصد تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة؛ وتسدي المشورة إلى الحكومة في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان (انظر التقرير السابق، A/AC.109/2011/11).

خامسا - البيئة والنشاط البركاني

٤٧ - عقب ثوران بركان سوفرير هيلز في عام ١٩٩٥، تم تقسيم الإقليم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ لإنشاء منطقة محظورة تتألف تقريباً من ثلثي الجزيرة الواقعين في الجنوب. وقد ثار البركان مرة أخرى في شباط/فبراير ٢٠١٠، وتلا ذلك فترة من الهدوء. وفي ٢٠١١، تم تخفيض درجة خطورة البركان إلى المستوى الثاني من مستويات خمسة. ويحتوي الموقع الشبكي لمرصد بركان مونتسيرات على معلومات عن مستويات الخطورة وخريطة لمختلف المناطق.

٤٨ - ووفقاً لما ذكرته حكومة المملكة المتحدة، استمرت في عام ٢٠١١ أعمال إصلاح الجسور ومجاري الصرف التي دُمِّرَت بفعل الفيضانات والانهيالات الأرضية الناجمة عن هبوب إعصار إيرل في عام ٢٠١٠.

٤٩ - ووفقاً لما نقلته وسائل الإعلام، خضعت نظم الطوارئ لمواجهة الأخطار في مونتسيرات لعملية تطوير في إطار المبادرة الإقليمية للحد من المخاطر التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لتمكين الإقليم من تنفيذ البروتوكول الموحد للإنذار الذي يعتبر المعيار الدولي لنظم الإنذار. وفي إطار هذا البرنامج، زيد عدد صفارات الإنذار في الإقليم من ٨ إلى ١٠ صفارات، وجرى تحديث المكونات الإلكترونية للصفارات القائمة وتعزيزها لتصبح أكثر قدرة على تحمل الظروف البيئية القاسية. وعلاوة على ذلك، قامت إدارة البيئة بالإقليم بنشر كتيب، في إطار أحد برامج التوعية، بهدف التعريف بتغير المناخ وأثره المحتمل على بيئة مونتسيرات الطبيعية الهشة السريعة التأثر بالأخطار وعلى مواردها المحدودة.

٥٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصدرت وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة ورقة معنونة ''البيئة في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة: الدعم المقدم من حكومة المملكة المتحدة والمجتمع المدني''، تناولت المشورة والدعم المتاحين لتلك الأقاليم في مجالات اختصاص الوزارة، وسلطت الضوء على مدى توافر التمويل المتاح لهذا الغرض لدى الوزارة.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥١ - مونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي هيئاتها الفرعية. ويتلقى الإقليم أيضا دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي إطار الحوار الثنائي الرسمي الأول بين صندوق النقد الدولي والإقليم، الذي أجري بناءً على طلب سلطات مونتسيرات، زار الإقليم في تموز/يوليه ٢٠١١ فريقٌ من موظفي الصندوق أجرى مناقشات مثمرة مع حكومة الإقليم والمعارضة، ومع ممثلي المصارف والأعمال التجارية والنقابات.

٥٢ - ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهي عضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنظمتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية ومصرف التنمية الكاريبي والمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. كما يتمتع الإقليم بمركز المراقب في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي.

٥٣ - وباعتبار مونتسيرات إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي تابعاً للمملكة المتحدة، فإنها منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي ولكنها ليست جزءاً منه.

سابعا – مركز الإقليم مستقبلاً

ألف – موقف حكومة الإقليم

٥٤ – يتضمن الفرع الأول أعلاه توضيحاً لموقف حكومة مونتسيرات بشأن الإصلاح الدستوري.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٥ – في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، شارك ممثل المملكة المتحدة في الاجتماع الثاني للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة للجمعية العامة المعقود في الدورة السادسة والستين للجمعية، وقال إن علاقة الحكومة البريطانية بأقاليمها في ما وراء البحار تتسم بطابع عصري قائم على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في أن يقرر ما إذا كان راغباً في الاستمرار أو عدم الاستمرار في الارتباط بالمملكة المتحدة. وأضاف أنه حيثما كان الاستقلال خياراً مطروحاً وكان هو الرغبة الواضحة التي أعرب عنها شعب الإقليم بصورة دستورية، فإن حكومته تساعد ذلك الإقليم على تحقيقه. وحيثما أعرب الإقليم عن رغبته في الإبقاء على صلته بالمملكة المتحدة، فإن حكومته تظل على التزامها بتنمية الإقليم وكفالة أمنه في المستقبل (انظر A/C.4/66/SR.2).

٥٦ – ومضى الممثل يقول إن وزير خارجية المملكة المتحدة أعلن مؤخراً الاستراتيجية الجديدة للحكومة بشأن أقاليم ما وراء البحار، وإن الوقت غير مناسب لبدء تغيير دستوري آخر. وتركز حكومته بالأحرى على ثلاثة أهداف عملية بشأن السياسات هي: تعزيز التفاعل بين المملكة المتحدة وأقاليمها؛ والعمل مع الأقاليم من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة وإدارة المالية العامة والتخطيط الاقتصادي عند الاقتضاء؛ وتحسين الدعم المتاح للأقاليم. وأوضح أن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة سيتخذ أشكالاً تختلف باختلاف الإقليم، وقد بدأت عملية تشاور عامة من أجل تشجيع الأقاليم وأصحاب المصلحة الآخرين على تقديم آرائهم فيما يختص بالأولويات. وسيُستَرشَد بنتيجة تلك العملية في إعداد الورقة البيضاء عن الأقاليم التي تعتزم الحكومة نشرها في عام ٢٠١٢. وتلتزم الحكومة البريطانية بالسماح لكل إقليم بإدارة شؤونه الخاصة إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك اضطلاع الإقليم بالمسؤوليات والتزامه بالحوكمة الرشيدة. وشدد الممثل أيضاً على أنه حيثما لا تطبق معايير عالية للنزاهة والحوكمة، لا تتردد حكومة المملكة المتحدة في التدخل.

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٧ – اتخذت الجمعية العامة، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، القرارين ٨٩/٦٦ ألف وباء دون تصويت، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/66/23). وجاء في الجزء السابع من القرار ٨٩/٦٦ باء، المتعلق بمونتسيرات، أن الجمعية العامة:

١ – تشير إلى التقدم الذي أحرزته حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة في اختتام المفاوضات المتعلقة بإصلاح دستور الإقليم، وترحب بالموافقة على دستور جديد للإقليم؛

٢ – تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٣ – ترحب بمشاركة الإقليم النشطة في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٤ – تهيب بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني.